بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / مني مغربي أحمد

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات: لا يوجد

الدور التشريعي فى الحفاظ على بيئة المجري المائي لنهر النيل
فى ضوء التحديات الراهنة
(دراسة تحليلية)

رسالة مقدمة من الطالب

عمرو عزت عبد السلام عبد المجيد

ليسانس حقوق ــ كلية الحقوق ــ جامعة القاهره ـ ٢٠١٣

دبلوم في علوم الشرطة ــ أكاديمية الشرطة ــ ٢٠١٣

دبلوم في العلوم البيئية ــ كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢٢

صفحة الموافقة على الرسالة

الدور التشريعي في الحفاظ على بيئة المجري المائي لنهر النيل في ضوء التحديات الراهنة

(دراسة تحليلية)

رسالة مقدمة من الطالب

عمرو عزت عبد السلام عبد المجيد

ليسانس حقوق ــ كلية الحقوق ــ جامعة القاهرة ـ ٢٠١٣

دبلوم في علوم الشرطة ــ أكاديمية الشرطة ــ ٢٠١٣

دبلوم في العلوم البيئية ــ كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١- ا.د/فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢- ا.د/محمد على محمود الخطيب

أستاذ بحوث تلوث المياه ــ المركز القومي للبحوث

٣- ا.د/محمد محي الدين إبراهيم

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة السادات

٤- لواء .د/نبيل محمود حسن

أستاذ القانون الجنائي المساعد ــ أكاديمية الشرطة

٥- ا.د/فرج أحمد سمعان

أستاذ باحث ــ مؤكز بحوث المياه

المركز القومي للبحوث

٢٠٢٢

الدور التشريعي في الحفاظ على بيئة المجري المائي لنهر النيل

في ضوء التحديات الراهنة

(دراسة تحليلية)

رسالة مقدمة من الطالب

عمرو عزت عبد السلام عبد المجيد

ليسانس حقوق ــ كلية الحقوق ــ جامعة القاهره ـ ٢٠١٣

دبلوم في علوم الشرطة ــ أكاديمية الشرطة ــ ٢٠١٣

دبلوم في العلوم البيئية ــ كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :ـ

١ – ا.د/فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢ – لواء .د/نبيل محمود حسن

أستاذ القانون الجنائي المساعد ــ أكاديمية الشرطة

٣ – ا.د/محمد على محمود الخطيب

أستاذ بحوث تلوث المياه ــ المركز القومي للبحوث

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢٢

موافقة مجلس المعهد / /٢٠٢٢ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠٢٢

٢٠٢٢

(وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ)

(٩٩ الأنعام)

سورة

«إنني لم ألوث ماء النيل، ولم أحبسه عن الجريان في موسمه ولم أسد قناة»

قَسَمُ تبرئة الإنسان لنفسه من الإضرار بماء النهر الخالد أمام عوزير (أوزوريس) إله الموت.

أحد نصوص الحضارة المصرية القديم

المستخلص

تهتم الدراسة بدراسة كافة نواحي الحفاظ علي البيئة وخاصة المجرى المائي لنهر النيل وذلك في ضوء أحكام قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته. كما تهدف الدراسة إلى الوقوف علي نقاط القوة الدستورية وقوة القانون في جمهورية مصر العربية في العمل على حماية البيئة وحماية المجرى المائي لنهر النيل، كما تهدف الدراسة إلى تحليل النصوص الدستورية والنصوص القانونية المرتبطة بإجراءات حماية البيئة وحماية نهر النيل، وذلك بإلقاء الضوء على ما تناولته نصوص دستورنا المصري الصادر عام ٢٠١٤م. وكذلك أحكام القوانين الخاصة بالمحافظة على البيئة، والقوانين التي جاءت من أجل حماية نهر النيل من الاعتداء عليه. واستخدمت الدراسة من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة وكذلك من أجل تحقيق أهدافها فإن الدراسة اعتمدت على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة قانونية تحليلية مع أسلوب وصفي يلقي الضوء علي ما تناولته نصوص دستورنا المصري الصادر عام ٢٠١٤م وكذلك أحكام قانون البيئة.

استنتجت الدراسة أن قدس المصريون القدماء نهر النيل منذ قديم الزمان، وأن من المشكلات التي تواجه نهر النيل بناء السدود على طول هذا النهر، سواء السدود التي تقوم ببنائها دول المنبع أو التي يتم بناءها عن طريق دول مجرى نهر النيل الأوسط ، وحوالي ٨٦٪ من مياه النيل التي تصل إلى مصر تأتي من مرتفعات الهضبة الحبشية بأثيوبيا من النيل الأزرق ونهر عطبرة، من المشكلات الخاصة بنهر النيل نحر المجرى المائي للنهر، وفقدان الطمي، وتآكل الشواطئ وتراجعها، للحفاظ على بيئة المجرى المائي لنهر النيل نص دستور جمهورية مصر العربية على أن تكون حماية المجري المائي للنهر وحماية البيئة من ضمن التشريعات المتعددة التي جاءت في دستور ٢٠١٤م.، كما نصت المواد الدستورية من المادة رقم ٤٣ وحتى المادة رقم ٤٦ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في عام ٢٠١٤م. حول الحديث عن المياه في مصر، وحماية الطبيعة المائية سواء لنهر النيل أو البحار أو البحيرات أو قناة السويس، تبنت الدولة منهج التشريع القانوني الذي تعمل من خلاله على الحماية الفعلية لكل من البيئة ومجرى النهر، جاء القانون المصري الشامل في عام ١٩٩٤م. ليكون قانونًا مقبولاً اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا يعمل على حماية البيئة والنهر معًا، ويحد من نسبة التلوث والابنعاثات الضارة بكليهما. شاركت مصر دول العالم في الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين الدولية التي تعمل على حماية البيئة، عملت وزارة الري في مصر على تقليل تكلفة الري من المياه بقيامها بتغطية الترع وتبطينها، والتصدي لظاهرة النحر المائي، والحفاظ على الشواطئ النهرية من التراجع، هناك الكثير من مشكلات البيئة المعاصرة والعديد من هذه المشكلات يتعلق بعناصر البيئة المختلفة مثل تلوث الهواء وتلوث التربة وتلوث المياه والاحتباس الحراري وارتفاع درجة الحرارة وارتفاع منسوب المياه وذوبان الثلوج والجليد في القطبين، استمرار الإنسان في استخدام عناصر البيئة بهذه الطريقة يؤدي إلى وجود الكثير من المشكلات البيئية، عملت الدولة المصرية على حماية نهر النيل، وحماية البيئة معًا، وذلك من خلال العديد من الإجراءات والقوانين والكثير من الأحكام الدستورية، دستور عام ٢٠١٤م.

هو الدستور الذي وضح الصورة الفعلية والحقيقية الشاملة التي يجب أن تكون عليها حماية البيئة المصرية وحماية المجري المائي لنهر النيل.

ومن التوصيات التي أوصت بها هذه الدراسة العمل على تشديد العقوبة الخاصة بتلويث مياه نهر النيل، وإزالة العشش وكافة المنشآت والأندية والكازينوهات والعمارات المقامة في جسور نهر النيل والأراضي التابعة لمجراه، والتي تعتدي على الجسور الخاصة بنهر النيل وتحجبه وتخفيه عن العيون، فرض عقوبات قاسية لكل من يقوم بصرف النفايات في مياه نهر النيل أو يقوم بإلقاء القمامة والمخلفات في هذا النهر الخالد، المعاقبة السريعة بتنفيذ الإجراءات القانونية لكل من يقوم بالاعتداء على البيئة أو الإضرار بها، عمل برنامج متكامل من أجل حماية مياه نهر النيل من التلوث بمياه الصرف الصناعي أو الصرف الصحي ، القيام بتطهير مياه نهر النيل من الملوثات التي يمكن تطهيرها ليكون شريان حياتنا نظيفًا خاليًا من الملوثات، العمل على توفير خط ساخن من أجل الإبلاغ عن تسرب المياه.

الكلمات الدراسة : بيئة المجري المائي ، التحديات الراهنة ، نهر النيل ، ادور التشريعي

ملخص الدراسة باللغة العربية

تناولت هذه الدراسة الدور التشريعي في الحفاظ على بيئة المجري المائي لنهر النيل، ومن ثم تحدثت عن المشكلات المحيطة بالبيئة، وآثار هذه المشكلات، بالإضافة إلى تعريف البيئة ومفهومها وتوضيح هذا المصطلح، أيضًا تحدثت عن أهم مشكلات البيئة المعاصرة في وقتنا الحالي، وبينت هذه المشكلات وأثرها على البيئة وعلى الفرد وعلى المجتمع بصفة عامة.

ومن ثم تناول الباحث دور التشريع في الحفاظ على البيئة ونهر النيل عن طريق الحماية الدستورية التي شرعها المشرع من أجل عملية الحفاظ على البيئة بصفة عامة ونهر النيل بصفة خاصة، حيث إن للتشريع دور هام في حماية البيئة ونهر النيل معًا، كما أن الدراسة تناولت دور الجهات الإدارية لحماية البيئة ونهر النيل، فوضح الباحث دور كل من وزارة الري ووزارة الداخلية وجهات إنفاذ القانون في الحفاظ على البيئة ونهر النيل، بالإضافة إلى دور المجتمع المدني في الحفاظ عليهما.

وخلصت نتائج هذا البحث إلي أن: البيئة عبارة عن مجموعة من العناصر الطبيعية وغير الطبيعية التي تحيط بكافة الكائنات الحية الموجودة في هذا الكون، وهي علم شامل يختص بدراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية وتؤثر فيها كافة أنواع تلك الكائنات. وقد تعددت مشاكل البيئة والتي جميعها السبب الرئيسي فيها هو الإنسان، حيث زادت نسبة التلوث في الهواء والماء والتربة، وتوصل البحث إلى أن أنواع الملوثات تتمثل في المعادن الثقيلة والبلاستيك وغيرها، مما أدى إلى زيادة نسبة الغازات في الغلاف الجوي وتغيير المناخ مما أدى إلى وجود الاحتباس الحراري.

وخلص هذا البحث إلى أن هناك مشكلات في البيئة تؤثر على الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى أن التشريع في جمهورية مصر العربية له دور واضح في الحفاظ على البيئة بصفة عامة، ومن ثم حماية نهر النيل بصفة خاصة.

ومن نتائج هذا البحث أيضًا أن: الدستور المصري الذي جاء في عام ٢٠١٤م. عمل على حماية نهر النيل وحماية البيئة بصفة عامة، وأن المشرع في هذا الدستور عمل على الحفاظ على كل من البيئة ونهر النيل. ومن نتائج هذا البحث أيضًا وجود قوانين تعمل على حماية البيئة وحماية نهر النيل، بالإضافة إلى أن الجهات الإدارية لها القدرة المنوطة بها في حماية كل من البيئة ونهر النيل. فهناك دور لكل من وزارة الري ووزارة الداخلية وجهات إنفاذ القانون في الحفاظ عليهما، بالإضافة إلى ظهور دور واضح للمجتمع المدني في حماية كليهما.

ومن الاقتراحات التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- القيام بإنشاء قسم خاص داخل وزارة البيئة هدفه التحقق من تطبيق وتنفيذ القوانين التي تعمل وزارة البيئة إصدارها.
- الحد من المخلفات الصناعية بصفة عامة من خلال الخطط المستقبلية التي تحقق التنمية.
- وضع التشريعات الحديثة والمعاصرة من أجل الاهتمام بالتغيرات الجديدة والعمل في ضوء التقنيات الحديثة للتكنولوجيا المتطورة.

أيضًا قدمت هذه الدراسة العديد من التوصيات والتي منها:

- العمل على تشديد العقوبة الخاصة بتلويث مياه نهر النيل.
- إزالة العشش وكافة المنشآت والأندية والكازينوهات والعمارات المقامة في جسور نهر النيل والأراضي التابعة لمجراه، والتي تعتدي على الجسور الخاصة بنهر النيل وتحجبه وتخفيه عن العيون.
- القيام بتطهير مياه نهر النيل من الملوثات التي يمكن تطهيرها ليكون شريان حياتنا نظيفًا خاليًا من الملوثات.
- أن يتم إصلاح الأعطال في أي مكان خاص بالمياه بصورة فورية.

المحتويات

Contents

المستخلص ..... أ

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... ج

مقدمة ١

تمهيد ٢٢

المشكلات المحيطة بالبيئة وآثارها ٢٢

المطلب الأول – مفهوم البيئة ٢٣

المطلب الثاني – أهم مشكلات البيئة المائية المعاصرة ٣٣

المطلب الثالث– أثر مشكلات البيئة على المجتمع ٤٣

الفصل الأول دور التشريع في الحفاظ على البيئة ونهر النيل **٥٢**

المبحث الأول ٥٨

الحماية الدستورية للحفاظ على البيئة ونهر النيل ٥٨

المطلب الأول – دسترة حماية البيئة ونهر النيل بنصوص غير مباشرة ٥٩

المطلب الثاني — دستور ١٩٧١م ٦٠

المطلب الثالث – دستور ٢٠١٤ لحماية البيئة ونهر النيل... ٦١

المبحث الثاني: دور المجتمع في حماية البيئة ونهر النيل ٦٦

المطلب الأول — مجرى النيل وروافده ممتلكات للدولة ٦٨

المطلب الثاني — حماية البيئة من المخلفات الصناعية..... ٦٨

المطلب الثالث — إشراف الدولة على الترع والمصارف ٦٩

المطلب الرابع – المحافظة على المحميات الطبيعية..... ٧١
المطلب الخامس – تقسيم المياه ٧٢
المطلب السادس – حماية الأحياء المائية..... ٧٣
الفصل الثاني: ٧٦
دور وزارتي الري والداخلية والمجتمع المدني في حماية البيئة ونهر النيل.... ٧٦
المبحث الأول ٧٩
دور وزارة الري ووزارة الداخلية وجهات إنفاذ القانون ٧٩
في الحفاظ على البيئة ونهر النيل ٧٩
المطلب الأول – دور وزارة الري في الحفاظ على البيئة ونهر النيل
..... ٨٠
المطلب الثالث – دور وزارة الداخلية في الحفاظ على البيئة ونهر
النيل ٩٦
المطلب الرابع – جهات إنفاذ القانون في الحفاظ على البيئة ونهر
النيل ١٠٢
المبحث الثاني ١٠٥
دور المنظمات العالمية والمجتمع المدني في حماية البيئة ونهر النيل ١٠٥
المطلب الأول – دور المنظمات الدولية في حماية البيئة والمياه
..... ١٠٥
المطلب الثاني – دور الأفراد في حماية البيئة ونهر النيل.... ١٠٦
المطلب الثالث – دور المجتمع في حماية البيئة ونهر النيل .. ١٠٧
الخاتمة ١١٠

الخاتمة **١١١**
النتائج **١١٢**
الاقتراحات **١١٤**
التوصيات **١١٤**
المراجع **١١٥**
المراجع **١١٦**

الجداول

جدول رقم (١) دول حوض النيل والنزاع الحدودي..... 15
جدول رقم (٢) احتياجات مصر من المياه..... 22
جدول رقم (٣) الدول التي يمر بها نهر النيل 63
جدول رقم (٤) بشأن البيئة ونهر النيل..... 70
جدول رقم (٥) المادة (٥٩) من دستور ١٩٧١م. والمعدل في عام ٢٠٠٧م. 71
جدول رقم (٦) نصوص دستور ٢٠١٤م. والخاصة بحماية البيئة ونهر النيل..... 74
جدول رقم (٧) قوانين حماية البيئة ونهر النيل 78

الأشكال

شكل رقم (١) مواد دستور عام ٢٠١٤م. الخاصة بالبيئة ونهر النيل 75

إهداء

- إلى مَن أخذ بيدي إلى طريق العلم، وسهّل ومهّد لي الطريق إليه.
- إلى روح والدي ووالدتي، جزاهم الله كل الخير وبارك فيهما وفي صحتهما وعمرهما.
- إلى زوجتي وأبنائي؛ الذين ساعدوني كثيرًا من وقتهما وجهدهما.
- إلى إخوتي وأخواتي.
- إلى كل من علمني حرفًا في المراحل التعليمية المختلفة.
- إلى مَن مدوا لي يد العون، وساعدوني بصدق وإخلاص.
- إلى أصدقائي، وأحبابي، وكل زملائي، وجيراني.
- إلى أستاذتي الكرام.

أهدي إليهم جميعًا هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا وإمامنا وحبيبنا وقدوتنا، خير معلم في هذه الدنيا، الهادي البشير: سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين.

وبعد

فالحمد لله رب العالمين، الذي وهب لي طلب العلم والاستزادة فيه، وأكرمني ونعمني وأعانني بكرمه وفيضه حتى جاء هذا العمل المتواضع على هذا الوجه الذي هو عليه، فله الحمد وله الشكر على فضله ومنه وكرمه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي الكرام الذين مدوا لي يد العون والمساعدة، وأعطوني من وقتهم الثمين والغالي، ومن علمهم وجهدهم ما تعجز عنه كلمات الشكر والتقدير، فبارك الله فيهم جميعًا وزادهم من علمه وكرمه، فكل الشكر والتقدير لأساتذتي:

- **الأستاذ الدكتور: فيصل زكى عبد الواحد،** أستاذ ورئيس قسم القانون المدني، كلية الحقوق جامعة عين شمس.
- **اللواء الدكتور: نبيل محمود حسن**، أستاذ مساعد القانون الجنائي، أكاديمية الشرطة.
- **الأستاذ الدكتور: محمد على محمود الخطيب،** أستاذ بقسم بحوث تلوث المياه، المركز القومي للبحوث.
- **الدكتور: محمد محى الدين،** أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة السادات.
- **الدكتور: فرج احمد سمعان عيسى،** أستاذ بقسم تلوث المياه، المركز القومي للبحوث.

هذا وبالله التوفيق

الباحث